قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣١١ لسنة ٢٠٢١

بشأن الموافقة على الاتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن التعاون الفنى لعام ٢٠١٩ الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مـادة وحيدة)

وُوفق على الاتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن التعاون الفنى لعام ٢٠١٩، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٠، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ ذى الحجة سنة ١٤٤٢هـ

(الموافق ٢٨ يوليو سنة ٢٠٢١م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١١ ربيع الأول سنة ١٤٤٣ هـ (الموافق ١٨ أكتوبر سنة ٢٠٢١ م) .

اتفـاق

بـين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

بشأن

التعـاون الفنـى

لعـام ٢٠١٩

إن حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

انطلاقًا من روح العلاقات الودية القائمة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ،

ورغبة فى توطيد وتعزيز هذه العلاقات الودية من خلال التعاون الفنى المبنى على روح المشاركة ،

وإدراكًا بأن الحفاظ على هذه العلاقات يشكل أساسًا لهذا الاتفاق ،

وعزمًا على المساهمة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى جمهورية مصر العربية ،

وبالإشارة إلى محضر المفاوضات الحكومية التى أجريت فى ١٩ نوفمبر ٢٠١٩ فى برلين ،

قد اتفقنا على ما يلى :

(المادة الأولى)

(١) تنفيذاً للاتفاق المبرم فى ٢٧ يونيو ١٩٧٣ بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن التعاون الفنى والترتيب المعدل له المؤرخ فى ٢ و٢٨ يناير ١٩٩٠ فإنه سيتم دعم المشروعات التالية :

١ - "الدعم الفنى لمبادرة التعليم الفنى الشامل مع مصر - TCTI" ،

٢- "برنامج دلتا النيل لإدارة المياه" ،

٣ - "دعم الحكومة الإلكترونية والابتكار فى الإدارة العامة" ،

٤ - "تعزيز المترولوجيا لنظم القياس والمعايرة لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى" ،

على أن تثبت الدراسة جدوى دعم هذه المشروعات .

(٢) تتيح حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وعلى نفقتها الخاصة مساهمات يصل إجماليها إلى ٢٣,٥٠٠,٠٠٠ يورو (ثلاثة وعشرون مليون وخمسمائة ألف يورو) فى صورة موظفين ومدخلات وعند اقتضاء الضرورة مساهمات مالية ، للمشروعات المشار إليها فى الفقرة ١ أعلاه ، وتكلف الوكالة الألمانية للتعاون الدولى GIZ (شركة ذات مسئولية محدودة) بتنفيذ المشروعات المحددة فى البنود (١) إلى (٣) من الفقرة (١) أعلاه ، كما تكلف المؤسسة الاتحادية للتقنيات الفيزيائية (PTB) بتنفيذ المشروع المحدد فى البند (٤) من الفقرة (١) .

(٣) تضمن حكومة جمهورية مصر العربية وضع ميزانية محددة البنود لضمان استمرار تنفيذ المشاريع المحددة فى الفقرة (١) أعلاه ، كما تضمن قيام المؤسسات المكلفة من قبلها بتنفيذ المشروعات بتوفير المساهمات اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات المحددة فى الفقرة (١) أعلاه .

(٤) يتم إلغاء الموافقة على المشروعات الواردة فى الفقرة (١) أعلاه وكذلك المبلغ المحدد فى الفقرة (٢) أعلاه بشأن التعاون الفنى دون إحلال ، إذا لم يتم إبرام الاتفاقات التنفيذية ، وعند اقتضاء الضرورة الاتفاقات التمويلية ، المشار إليها فى المادة الثانية من هذا الاتفاق فى غضون أربع سنوات بعد سنة الموافقة ، وسيكون ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ آخر موعد بالنسبة لهذه المبالغ ، فإذا لم يتم إبرام الاتفاقات التنفيذية ، وعند اقتضاء الضرورة الاتفاقات التمويلية ، إلا لجزء من الارتباطات فقط فى غضون الفترة الزمنية المنصوص عليها أعلاه ، فإن بند الإلغاء لا يسرى إلا على المبالغ الجزئية التى لم تشملها هذه الاتفاقات بعد .

(المادة الثانية)

يتم تحديد تفاصيل المشروعات المحددة فى الفقرة (١) من المادة الأولى من هذا الاتفاق وكذلك المساهمات والالتزامات فى الاتفاقات التنفيذية المنفردة ، وعند اقتضاء الضرورة فى الاتفاقات التمويلية ، لكل مشروع ، والتى يتم إبرامها بين المؤسسات المكلفة أو التى سيتم تكليفها وفقًا للفقرتين (٢ و٣) من المادة الأولى من هذا الاتفاق بتنفيذ المشروعات . وتخضع الاتفاقات التنفيذية ، وعند اقتضاء الضرورة الاتفاقات التمويلية ، للقوانين واللوائح المطبقة فى جمهورية ألمانيا الاتحادية .

(المـادة الثـالثة)

(١) تعفى حكومة جمهورية مصر العربية البضائع (بما فيها السيارات) التى يتم استخدامها للمشروعات الواردة فى الفقرة (١) من المادة الأولى من هذا الاتفاق والتى يتم توريدها بتكليف من حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وعلى نفقتها من الضرائب الجمركية وكافة رسوم الاستيراد والتصدير والتراخيص ورسوم الموانئ والتخزين وأية أعباء عامة أخرى وتضمن الإفراج عنها دون إبطاء .

(٢) تعفى حكومة جمهورية مصر العربية المؤسسات التنفيذية من كافة الضرائب المباشرة المفروضة فى جمهورية مصر العربية والمرتبطة بإبرام وتنفيذ الاتفاقات التنفيذية ، وعند اقتضاء الضرورة الاتفاقات التمويلية ، المشار إليها فى المادة الثانية من هذا الاتفاق .

(٣) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية وبناءً على طلب تقدمه إليها المؤسسات التنفيذية الألمانية برد ضريبة القيمة المضافة أو ما فى حكمها من ضرائب غير مباشرة - فيما عدا الضريبة الجمركية - تم فرضها فى جمهورية مصر العربية على السلع التى تم شراؤها والخدمات التى تمت الاستفادة منها ، وذلك فيما يتعلق بإبرام وتنفيذ الاتفاقات التنفيذية ، وعند اقتضاء الضرورة الاتفاقات التمويلية ، المشار إليها فى المادة الثانية من هذا الاتفاق . وتتحمل حكومة جمهورية مصر العربية قيمة ضريبة الاستهلاك التى تفرض فى هذا الإطار بناء على طلب يقدم إليها .

(المـادة الرابعـة)

يطبق هذا الاتفاق على المشاريع المحددة فى الفقرة (١) من المادة الأولى أعلاه وكذلك على أية زيادات أو إجراءات متابعة مستقبلية تجرى تحت نفس العنوان ، شريطة أن تكون حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية راغبتين فى مواصلة دعم أحد المشاريع أو عدد منها . تقدم حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية موافقتها على دعم إجراءات المتابعة الخاصة بأحد المشاريع أو عدد منها والمحددة فى الفقرة (١) من المادة الأولى من هذا الاتفاق عن طريق إخطار رسمى من حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية تشير فيه بشكل محدد إلى هذا الاتفاق .

(المادة الخامسة)

فيما لم يرد فيه نص خاص بهذا الاتفاق تطبق نصوص الاتفاق المبرم فى ٢٧ يونيو ١٩٧٣ بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية حول التعاون الفنى والترتيب المعدل له المؤرخ فى ٢ و٢٨ يناير ١٩٩٠ والمشار إليهما فى الفقرة (١) من المادة الأولى أعلاه على هذا الاتفاق أيضًا .

(المادة السادسة)

(١) يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ اعتبارا من تاريخ قيام حكومة جمهورية مصر العربية بإخطار حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بأن الإجراءات الدستورية الوطنية وغيرها من الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ قد تمت . ويكون تاريخ دخول الاتفاق حيز النفاذ هو تاريخ استلام هذا الإخطار .

(٢) يجوز للطرفين المتعاقدين الاتفاق على تعديل هذا الاتفاق متبعين ذات الإجراءات المشار إليها بالفقرة (١) أعلاه .

(٣) أى اختلافات فى الآراء أو نزاعات متعلقة بتفسير أو تطبيق هذا الاتفاق يجب أن يتم حلها من خلال المحادثات الودية أو المفاوضات بين الطرفين المتعاقدين .

حرر فى القاهرة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٢١ فى نسختين أصليتين باللغات العربية والإنجليزية والألمانية وتكون لجميع النصوص الثلاثة ذات الحجية ، وفى حالة الاختلاف فى تفسير النصين العربى والألمانى يعتد بالنص الإنجليزى .

عن حكومة
جمهورية مصر العربية
(إمضاء)

عن حكومة
جمهورية ألمانيا الاتحادية
(إمضاء)

AGREEMENT

BETWEEN

THE GOVERNMENT OF THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT

AND

THE GOVERNMENT OF THE FEDERAL REPUBLIC OF GERMANY

REGARDING

TECHNICAL COOPERATION

IN 2019

The Government of the Arab Republic of Egypt

and

The Government of the Federal Republic of Germany,

In the spirit of the friendly relations existing between the Arab Republic of Egypt and the Federal Republic of Germany,

Desiring to strengthen and intensify those friendly relations through technical cooperation in a spirit of partnership,

Aware that the maintenance of those relations constitutes the basis of this Agreement,

Intending to contribute to social and economic development in the Arab Republic of Egypt,

Referring to the Summary Record of the intergovernmental negotiations of 19 November 2019 in Berlin,

have agreed as follows:

(Article 1)

(1) In pursuance of the Agreement of 27 June 1973 between the Government of the Arab Republic of Egypt and the Government of the Federal Republic of Germany regarding Technical Cooperation, as amended by the Arrangement of 2/28 January 1990, the following projects shall be supported:

1- TCTI - Technical Support for the Comprehensive Technical Education Initiative (with Egypt);

2- Nile Delta Water Management Programme;

3- Supporting E-Government and Innovation in the Public Administration;

4- Strengthening of Metrology for the Improvement of Competitiveness in the Egyptian Economy,

if on examination they have been found eligible for support.

(2) For the projects specified in paragraph (1) above the Government of the Federal Republic of Germany shall make available at its own expense contributions totalling 23,500,000 euros (twenty-three million five hundred thousand euros) in the form of personnel, inputs and, where appropriate, financial contributions. It shall charge the Deutsche Gesellschaft fur Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH with the implementation of the projects specified in paragraph (1) 1 to 3 above and the Physikalisch-Technische Bundesanstalt (PTB) with the implementation of the project specified in paragraph (1) 4 above.

(3) The Government of the Arab Republic of Egypt shall guarantee that the projects specified in paragraph (1) above are provided with itemised budgets of their own in order to ensure their smooth implementation and shall ensure that the institutions it will charge with implementation provide the necessary contributions for the projects specified in paragraph (1) above.

(4) The commitments for the projects specified in paragraph (1) above and for the technical cooperation sum specified in paragraph (2) above shall lapse without replacement if the implementation and, where appropriate, financing agreements referred to in Article 2 of this Agreement are not concluded within a period of four years after the year in which the commitments were made, For the specified amounts the deadline shall be 31 December 2023. If, in the given period, implementation and, where appropriate, financing agreements are concluded for a part of the commitments only, this cancellation clause shall apply solely to the amounts not covered by those agreements,

(Article 2)

Details of the projects specified in Article 1 (1) of this Agreement and of the contributions and obligations shall be laid down in individual implementation agreements and, where appropriate, financing agreements, to be concluded between the institutions charged or to be charged under Article 1 (2) and (3) of this Agreement with the implementation of the projects. These implementation agreements and, where appropriate, financing agreements shall be subject to the laws and regulations applicable in the Federal Republic of Germany.

(Article 3)

(1) The Government of the Arab Republic of Egypt shall exempt the goods (including motor vehicles) imported on behalf and at the expense of the Government of the Federal Republic of Germany and used for the projects specified in Article 1 (1) of this Agreement from customs taxes and all import and export duties, as well as licences, harbour dues, storage fees and other public charges, and shall ensure that these inputs are cleared without delay.

(2) The Government of the Arab Republic of Egypt shall exempt the implementing organisations from all direct taxes incurred in the Arab Republic of Egypt in connection with the conclusion and fulfilment of the implementation, and where appropriate, financing agreements referred to in Article 2 of this Agreement.

(3) The Government of the Arab Republic of Egypt shall, at the request of the German implementing organisations, refund value-added tax or similar indirect taxes - with the exemption of customs taxes - levied in the Arab Republic of Egypt on goods and services procured in connection with the conclusion and fulfilment in the Arab Republic of Egypt of the implementation and, where appropriate, financing agreements referred to in Article 2 of this Agreement. Any consumption taxes levied in this connection shall, on request, be assumed by the Government of the Arab Republic of Egypt,

(Article 4)

This Agreement shall apply to the projects specified in Article 1 (1) above as well as to future replenishments and follow-up measures with the same title, provided that the Government of the Arab Republic of Egypt and the Government of the Federal Republic of Germany desire to continue support for one or several of the projects. Commitments of support from the Government of the Federal Republic of Germany for follow-up measures for one or several of the projects specified in Article 1 (1) of this Agreement shall be effected by way of an official communication from the Government of the Federal Republic of Germany, which shall expressly refer to this Agreement.

(Article 5)

In all other respects the provisions of the Agreement of 27 June 1973 between the Government of the Arab Republic of Egypt and the Government of the Federal Republic of Germany regarding Technical Cooperation referred to in Article 1 (I) above, as amended by the Arrangement of 2/28 January 1990, shall apply to the present Agreement.

(Article 6)

(1) This Agreement shall enter into force on the date on which the Government of the Arab Republic of Egypt has informed the Government of the Federal Republic of Germany that the national constitutional and other legal procedures necessary for such entry into force have been fulfilled. The relevant date shall be the day on which the communication is received.

(2) The Contracting Parties may agree amendments to this Agreement following the same procedures referred to in paragraph (1) above,

(3) Any differences of opinion or disputes concerning the interpretation or application of this Agreement shall be settled in the context of amicable talks or negotiations between the Contracting Parties,

Done at Cairo on 20th May 2021 duplicate in the Arabic, English and German languages, all three texts being authentic. In case of divergent interpretations of the Arabic and German texts, the English text shall prevail.

For the Government of the Arab Republic of Egypt	For the Government of the Federal Republic of Germany

ABKOMMEN

ZWISCHEN

DER REGIERUNG DER ARABISCHEN REPUBLIK ÄGYPTEN

UND

DER REGIERUNG DER BUNDESREPUBLIK DEUTSCHLAND

ÜBER

TECHNICHE ZUSAMMENARBEIT

2019

Die Regierung der Arabischen Republik Ägypten

und

die Regierung der Bundesrepublik Deutschland

im Geiste der bestehenden freundschaftlichen Beziehungen zwischen der Arabischen Republik Ägypten und der Bundesrepublik Deutschland,

im Wunsch, diese freundschaftlichen Beziehungen durch partnerschaftliche Technische Zusammenarbeit zu festigen und zu vertiefen,

im Bewusstsein, dass die Aufrechterhaltung dieser Beziehungen die Grundlage dieses Abkommens ist,

in der Absicht, zur sozialen und wirtschaftlichen Entwicklung in der Arabisclien Republik Ägypten beizutragen,

unter Bezugnahme auf das Protokoll der Regierungsverhandlungen vom 19, November 2019 in Berlin - sind wie folgt übereingekommen:

(Artikel 1)

(1) In Ausführung des Abkommens vom 27, Juni 1973 zwischen der Regierung der Bundesrepublik Deutschland und der Regierting der Arabisclhen Republik Ägypten über Technische Zusammenarbeit und der Änderungsvereinbarung vom 2./28. Januar 1990 werden folgende Vorhaben gefördert:

1. „TCTI - Trechnische Unterstützung für die Ausbildungsinitiative mit Ägypten“;

2. „Nil Delta Wassermanageiment Programm“;

3. „Unterstützung von E-Government und Innovation in der öffentliclhen Verwaltung”;

4. „Stärkung des Messwesens in Ägypten zur Verbesserung der Wettbewerbsfähigkeit und des Exportpotenzials von Unternehnien“,

wenh nacn Prüfung die Förderungswürdigkeit dieser Vorhaben festgestellt worden ist.

(2) Die Regierung der Bundesrepublik Deutschland stellt für die in Absatz 1 genannten Vorhaben auf ihre Kosten Personal- und Sachleistungen sowie gegebenenfalls Finanzierungsbeiträge im Gesamtwert von 23 500 000 EUR (in Worten: dreiundzwanzig Millionen fünfhunderttausend Euro) zur Verfügung. Sie beauftragt mit der Durchführung der in Absatz l Nnummern 1 bis 3 genannten Vorhaben die Deutsche Gesellschaft für lnternationale Zusammenarbeit (G1Z) GmbH und mit der Durchfülmmg des in Absatz 1 Nummer 4 genannten Vohiabens die Physikalisch-Technische Bundesanstalt (PTB).

(3) Die Regierung der Arabischen Republik Ägypten gewährleistet eine eigene, aufgeschlüsselte Haushaltsplanung zur Sicherung einer stetigen Durchführung der in Absatz 1 genannten Vorhaben und stellt sicher, dass die von ihr mit der Durchführung zu beauftragenden Institutionen die für die in Absatz 1 genannten Vorhaben notwendigen Leistungen erbringen.

(4) Die Zusagen für die in Absatz 1 genannten Vorhaben und den in Absatz 2 genannten Betrag der Technischen Zusammenarbeit entfallen ersatzlos, soweit nicht innerhalb von vier Jahren nach dem Zusagejahr die in Artikel 2 genannten Durchfuhrungs- sowie gegebenenfalls Finanzierungsverträge geschlossen werclen. Für diese Beträge endet die Frist mit Ablauf des 31. Dezember 2023. Sollten nur für einen Teil der Zusagen in dem vorgesehenen Zeitraum Durchführungs- sowie gegebenenfalls Finanzierungsverträge geschlossen werden, so gilt diese Verfallsklausel nur für die noch nicht durch diese Verträge gebundenen Teilbeträge.

(Artikel 2)

Einzelheiten der in Artikel 1 Absatz 1 genannten Vorhaben und der zu erbringenden Leistungen und Verpflichtungen werden in einzelnen Durchführungs- sowie gegebenenfalls Finanzierungsverträgen festgelegt, die zwischen den nach Artikel 1 Absätze 2 und 3 mit der Durchführung der Vorhaben beauftragten oder noch zu beauftragenden Institutionen geschlossen werden. Die Durchführungs- sowie gegebenenfalls Finanzierungsverträge unterliegen den in der Bundesrepublik Deutschland geltenden Rechtsvorschriften.

(Artikel 3)

(1) Die Regierung der Arabischen Republik Ägypten nimmt die im Auftrag und auf Kosten der Regierung der Bundesrepublik Deutschland eingeführten Güter (einschlieβilich Fahirzeuge), die für die in Artikel 1 Absatz 1 genannten Vorhaben verwendet werden, von Zollabgaben, sämtlichen Ein- und Ausfuhrabgaben sowie von Lizenzen, Hafen- und Lagergebühren sowie von sonstigen öffentlichen Abgaben aus und stellt die unverzügliche Freigabe sicher.

(2) Die Regierung der Arabischen Republik Ägypten befreit die Durchführungsorganisationen von sämtlichen direkten Steuern, die im Zusammenhang mit dem Abschluss und der Erfülllung der in Artikel 2 genannten Durchführungs- sowie gegebenenfells Finanzierungsverträge in der Arabischen Republik Ägypten entstehen.

(3) Die Regierung der Arabischen Republik Ägypten erstattet auf Antrag der deutschen Durchführungsorganisationen die Umsatzsteuer oder ähnliche indirekte Steuern - mit Ausnahme von Zollabgaben -, die in der Arabischen Republik Ägypten auf Gegenstände und in Anspruch genommene Dienstleistungen im Zusammenhang mit dem Abschluss und der Erfüllung der in Artikel 2 genannten Durchfühfijngs-sowie gegebenenfalls Finanzierungsverträge in der Arabischen Republik Ägypten erhoben wurden, In diesem Zusammenhang erhobene Verbrauchssteuern werden auf Antrag von der Regierung der Arabischen Republik Ägypten übernommen.

(Artikel 4)

Dieses Abkommen gilt sowohl für die in Artikel 1 Absatz 1 genannten Vorhaben als auch für künftige Aufstockungen und Folgemaβnahmen mit demselben Titel, sofern die Regierung der Bundesrepublik Deutschland und die Regierung der Arabischen Republik Ägypten die Förderung eines oder mehrerer Vorhaben weiterführen wollen. Förderzusagen der Regierung der Bundesrepublik Deutsehland fur Folgemaβnahmen für eines oder mehrere der in Artikel 1 Absatz 1 genannten Vorhaben erfolgen durch offizielle Mitteilung der Regierung der Bundesrepublik Deutschland, die auf dieses Abkommen ausdrücklich Bezug nimmlt.

(Artikel 5)

Irn Übrigen gelten die Bestimmungen des in Artikel 1 Absatz 1 genannten Abkommens vom 27, Juni 1973 zwiscben der Regierung der Bundesrepublik Deutschland und der Regierung der Arabischen Republik Ägypten über Technische Zusammenarbeit und Änderungsvereinbarung der vom 2. / 28. Januar 1990 auch für dieses Abkommen.

(Artikel 6)

(1) Dieses Abkommen tritt an dem Tag in Kraft, an dem die Regierung der Arabischen Republik Ägypten der Regierung der Bundesrepublik Deutschland mitgeteilt hat, dass die für das Inkrafttreten erforderliehen innerstaatlichen verfassungsmäβigen und sonstigen rechtlichen Verfahren abgeschlossen sind, Maβgebend ist der Tag des Eingangs der Mitteilung.

(2) Die Vertragsparteien können Änderungen dieses Abkommens nach den in Absatz 1 genannten Verfahren vereinbaren.

(3) Etwaige Meinungsverschiedenheiten oder Streitigkeiten über die Auslegung oder Anwendung dieses Abkommens werden im Rahmen freundschaftlicher Gespräche beziehungsweise Verhandlungen zwischen beiden Vertragsparteien beigelegt.

Geschehen zu Kairo am 20th Mai, 2021

in zwei Ursehriften, jede in arabischer, englischer und deutscher Sprache, wobei jeder Wortlaut verbindlich ist, Bei unterschiedlicher Auslegung des arabischen und des deulschen Wortlauts ist der englische Wortlaut maβgebend.

Für die Regierung der Arabischen Republik Ägypten	Für die Regierung der Bundesrepublik Deutschland